أ. د. بن باير الحبيب
جامعة وهران

بن كاملة محمد عبد العزيز
جامعة وهران

مداخلة بعنوان:

عصرنة وسائل الدفع : مدخل لتطوير الأداء و الفعالية المصرفية للبنوك الجزائرية

ملخص:

فرضت التغيرات المالية والنقدية صيغة جديدة لمعاملات امتازت في جوهرها بالقيمة النموذجية للأداء وهذا لتلبية الحاجات المالية و النقدية العصرية للاقتصاديات و توسيع العمليات المصرفية لتشمل كل الشرائح، لذا عملت بعض الدول على تبني سياسات نقدية ومالية حديثة الأفق تتماشى و متطلبات العصر و تهدف إلى تطوير كل الهياكل المالية المكونة للاقتصاد وذلك من خلال إعادة النظر في عصرنة المنتجات المصرفية وإعادة رسم استراتيجيات تطويرها لإعطائها الصيغة التنافسية و التي تترجم درجة تحكم البنك في نشاطه بفعل المهارات المستخدمة وقوته في إدارة نشاطه المالي.

و على هذا الأساس، تولى انعكاسات عصرنة أدوات الدفع المصرفية أهمية كبرى في كل برامج التنمية المالية و التي دفعت بالعديد من الحكومات إلى تغيير سياساتها النقدية وانتهاج سياسات جديدة نحو اكتساب فرص في الاقتصاد العالمي.

كلمات المفاتيح: انعكاسات وسائل الدفع العصرية، ترقية الآليات، الهياكل المالية العصرية و التجارة الالكترونية

Résumé :

Les évolutions financières et monétaires ont imposé une nouvelle présentation des transactions, qui sont caractérisées par la valeur standard de l'action, et pour satisfaire les nouveaux besoins financiers et monétaires des économies. Ainsi que, l'élargissement des opérations bancaires afin d'élargir leur publics.

Pour cela, certains pays ont adopté des politiques monétaires et financières d'un autre horizon récent ayant pour objectif de développer toutes les structures

inhérentes à l'économie.

Cela se traduit par la modernisation des produits bancaires et par ce biais retracer les stratégies de son développement pour leur donner une présentation compétitive qui interprète le degré de maitrise du aux compétences utilisées.

A partir de ce nouveau contexte touts les programmes de développement financier sont basés sur les répercussions de la modernisation des instruments de paiement et qui ont poussé les gouvernants de réorienter les politiques monétaires afin de mieux profiter de l'économie mondiale.

Mots clés

Répercussions des moyens de paiement, modernisation et promotion des mécanismes monétaires, structures financières modernes, e-commerce.

مقدمة:

كثر الجدال في السنوات الأخيرة حول إشكالية تبني نظام مصرفي مرن يمتاز بالعصرنة والحداثة من خلال الأساليب والوسائل المعتمدة فيه بفعل التجديدات المالية والتطور التكنولوجي وانعكاساته وكذا ظهور التجارة الإلكترونية بفعل النهضة المعلوماتية وتأثيرها على الحياة الاقتصادية والمالية للمجتمعات فأضحى لازما الاستعانة ببعض التجارب الدولية في هذا المجال وفتح أفق للقيام بدراسات وأبحاث وهذا نتيجة للآثار المترتبة عن العصرنة واعتماد الصيرفة الإلكترونية.

وفي هذا السياق عملت الجزائر على عصرنة القطاع المالي والمصرفي والتي تمثل جزءا من الإصلاح الشامل لهذا القطاع الحساس الذي هو نواة الاقتصاد الحيوية التي تسمح بالاندماج الفعلي في الحركية الاقتصادية الدولية.

ومما سبق إشكالية مداخلتنا تدور حول ما أهمية إرساء قاعدة عصرية لوسائل الدفع المصرفية في ظل التغيرات الراهنة وظهور التجارة الإلكترونية في النظام المالي والمصرفي الجزائري؟

وللإجابة عن سؤال الإشكالية نقترح مداخلة على النحو التالي:

1–تعريف لوسائل الدفع الحديثة.

2–أهمية وسائل الدفع المصرفية في الاقتصاد.

3–آثار وانعكاسات عصرنة وسائل الدفع على النظام المالي والاقتصادي.

4-نماذج ترقية الآليات المصرفية وتطوير الأداء .

5-تفاعل الهياكل المالية العصرية والتجارة الإلكترونية .

6-دراسة مشروع إرساء نظام مصرفي عصري في الجزائر .

1-تعريف لوسائل الدفع الحديثة:

إن ظهور وسائل الدفع العصرية هو نتيجة التجديدات المالية بفعل الصيرفة الإلكترونية أو مصارف الإنترنت ومهما كانت درجة الحداثة على المستويات الجزئية فإن عالم الوساطة المالية عرف تحولا نوعيا غير من أبعاد وأهداف إستراتيجيات المصارف في السنوات الأخيرة وكان ذلك نتيجة منطقية لثروة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية .

وتعددت أشكال وسائل الدفع العصرية من خلال السحب أو الدفع أو الائتمان أو التحويل أو بالتعامل بالأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف ويرجع استخدام النقد الإلكتروني مع بداية الثمانينات حيث برز مفهوم **Monétique** الذي يعني النقد بالإلكترونيك .

غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني يرجع في الواقع إلى بداية القرن الماضي في فرنسا مع ظهور بطاقة كرتونية استخدم في الهاتف وفي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقات معدنية تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد .

وفي سنة **1968** أصدرت مجموعة من ثمانية بنوك بطاقة **Bank Americana** لتتحول بعد مدة إلى شبكة **VISA** العالمية كما تم طرح في نفس الفترة البطاقة الزرقاء **Carte bleu** من قبل **6** بنوك فرنسية .

وفي نهاية السبعينات نتيجة لثورة الإلكترونيك تم ترويد البطاقات بمسارات مغناطيسية (**Pistes Magnétique**) في الكثير من الدول الصناعية وما ميزها هو أنها تحوي ذاكرة ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراءات عمليات الدفع .

ومنذ **1986** شرعت بعض الدول الأوروبية في ترويد غرف الهاتف العمومي بأجهزة قارئة لبطاقات الذاكرة (**Carte à Mémoire**) ومع بداية التسعينات أصبحت كل بطاقات الدفع والسحب برغوتية (**Carte à Puce**) فهي تسمح بالتعريف على سلامة البطاقة وعلى هوية صاحبها وهو ما يعد دعم كبير لأمن وسلامة العمليات .

[1] J.P GOULAOUEN«Les nouveaux instruments monétaires »librairie Vuibert Paris, Septembre 1998. P.76

وما ميز نهاية التسعينات تحولات عميقة في مجال الصيرفة نتيجة لانتشار الإنترنت وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال ليظهر بذلك أول بنك افتراضي في الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد في نشاطه على تسيير الزبون الافتراضي كونه اقل تكلفة من تسيير الزبون العادي.

ووسائل الدفع العصرية هي الكترونية (**E□Paiement**) وتشمل عمليات دفع صادرة ومعالجة بطريقة الكترونية من جهة وعلى مجموعة الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان وتتمثل في:

***النقـــود الإلكترونيـــة:**

هي من أشكال النقد الكتابي يمكن لصاحبه أن يطلب من البنك الذي أصدره تحويله إلى نقد ائتماني أو نمط آخر من النقد الكتابي كالشيك مثلا.

كما أن البنك المركزي لم يعد يصدر من النقد بقدر ما يمتلكه من احتياطي الذهب فإن البنوك التجارية لم تعد تصدر من النقد الكتابي بقدر ما يتوفر لديها من مقابل نقدي مركزي في حساباتها ولذلك فإن إصدار نقد كتابي هو خلق لكتلة نقدية إضافية بدون مقابل من النقد المركزي وهو ما يشير إلى تحديات جديدة أمام واضعي السياسات النقدية.

فإن كل شيك حامل لقيمة معينة من النقد يمكن أن يستعمل كأداة للدفع وفي دفعة واحدة مثله مثل النقد الائتماني يعتبر حامل لقيمة معينة من الذهب ويمكن اعتباره أيضا كحامل لقيمة معينة من العمل إلا أنه يحوي ذاكرة أو معالج إلكتروني يمكن استخدامه على دفعات وهو ما يعني تجزئة القدرة على الاختيار التي تمثل الصفة المميزة للنقد عن باقي السلع ويتجسد هذا النقد في شكل بطاقات يمكن إعادة شحنها لعدة مرات.

والنقد الإلكتروني هو حامل إلكتروني لينطوي على قيمة تمثل حقا لصاحبه على مصدر هذا النقد والأصل أن إصدار هذا النقد يتم مقابل وديعة لا تقل قيمتها عن القيمة المصدرة أي أن النقد الإلكتروني قائم على مبدأ الدفع المسبق.

ولاكتساب هذا الحامل الإلكتروني صفة نقدية يجب أن يحظى بالقبول كوسيلة دفع لدى المؤسسات فضلا عن أداء وظائف النقد المعروفة ويمكن القول أن النقد الإلكتروني ليس نقدا كاملا كونه ليس إلزامي بينما التوسع في التبادلات الإلكترونية فرضت إلزاميته كأداة دفع عامة وبالتالي تعزيز التجارة الإلكترونية.

ويتجسد النقد الإلكتروني في شكلين:

---

[2] J.P GOULAOUEN«Les nouveaux instruments monétaires »librairie Vuibert Paris, Septembre 1998. P.78

–حامل النقد الإلكتروني الذي يضمن القيام بالدفع خاصة لمبالغ صغيرة من احتياطي نقدي معد سلفا مجسد في بطاقة.

–النقد الافتراضي والذي يتمثل في برامج تسمح بإجراء الدفع عبر شبكات مفتوحة متمثلة في الإنترنت وهنا يكون الاحتياطي المعد سلفا مخزن في كمبيوتر دون أن يكون مجسد في حامل كما أن هناك حامل نقد افتراضي يمكن إعادة شحنه من الكمبيوتر.

والاختلاف الجوهري بينه وبين النقد التقليدي فإن حامل النقد الإلكتروني تقدمه البنوك وهو يندرج في إطار تشجيع الاندماج في الاقتصاد الرقمي وترقية المبادلات الاقتصادية.

***الشيك الإلكتروني:**

يشبه الشيك التقليدي أي أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ مسمى إلى المستفيد أو حامله غير أنه يختلف عنه في أنه يرسل إلكترونيا أي عبر الإنترنت فبعد أن يستلم المستفيد الشيك يرسله إلى البنك ليتم تحويل المبلغ لفائدته ثم يعيده إلى المستفيد مؤكدا له عملية التحويل أما فيما يخص التوقيع الإلكتروني فهو مجسد في بعض الدول ومعترف به مختلف المعاملات والعقود الإلكترونية.

***التحويل المالي الإلكتروني:**

ويقصد بنظام التحويل المالي الإلكتروني مجموعة من القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر مصارف إلكترونية أو مصارف إنترنت مرخص لها للقيام بهذه العملية ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق الكمبيوتر ومن خصائصها ضمان الأمان وأكثر مصداقية للمتعاملين إضافة إلى أنها مجموعة من العناصر كاختصار للزمن ووفرة للجهد والتكلفة وسير في التعامل بفعل قابليته للتجزئة بفعل توزيع مبلغ مستند التحويل على أكثر من مستفيد على غرار الشيك.

***البطاقات الإلكترونية:**

تتأسس هذه البطاقات على مبدأ الدفع المسبق وبالتالي هي أداة تخزين للنقد كونها بمثابة حافظات نقد الكترونية لتصبح مع التطور معالجا الكترونيا يسمح بمعرفة هوية عاملها بالإضافة إلى تشفير البطاقة بمفتاح سري.

وازدياد استخدام البطاقات الإلكترونية مما دفع بعض الدول إلى التفكير في إيجاد بطاقة موحدة متعددة الاستخدامات وعلى مستوى دولي لكن بعد تفادي عدم تجانس مستويات تكنولوجيا صناعة البطاقات ما بين البلدان الصناعية وتضارب مصالح المصدرين لهذه البطاقات لتحقيق تجمع توافقي فيما بينهم.

[3] J.P GOULAOUEN«Les nouveaux instruments monétaires »librairie Vuibert Paris, Septembre 1998. P.81

2-أهمية وسائل الدفع العصرية في الاقتصاد:

تطورت الصناعة المصرفية بشكل كبير وهذا نتيجة لأهميتها وما خلفته من آثار على الاقتصاد والتي نذكر منها :

-تناهي أهمية ودور الوساطة المالية بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية الناتجة عن عولمة الاسواق وتوسع حجم المبادلات التجارية والاستثمارية.

-تطور المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال وبدأت شبكة البنوك ترتفع سنة تلوى الأخرى خاصة عبر الانترنت من **12000** سنة **2000** إلى **15845** في نهاية **2003** أي نسبة **75 %** من السوق ليصل بذلك العدد في نهاية **2009** إلى **63154** أي بنسبة تغطية تجاوزت **90%** إذن تتجلى الأهمية من خلال النمو المؤسسي من جهة وارتفاع عدد المتعاملين مع الإنترنت المصرفي (**intenantes bancaires**) من **51,3 %** سنة **2005** ليصل بذلك **92,4%** في نهاية **2009** .

وأصبحت البطاقات المصرفية أكثر تداولا من الشيكات في البلدان الأكثر تقدما وبلغ بذلك حجم بطاقات الذاكرة المتداولة عبر العالم **3,2** مليار بطاقة في نهاية **2009** .

وبلغ عدد بطاقات المعالج (**Cartes à micro□processeur**) **1,25** مليار في نفس السنة وتتقدم أوروبا باقي دول العالم في هذا المجال حيث تستحوذ على نسبة **75 %** من السوق العالمي للبطاقات الرغوتية (**Carte à Puce**) .

وما نزاد وسائل الدفع العصرية هو سهولة التعامل بها نتيجة واتساع رقعة المبادلات الاقتصادية فكانت ولا تزال أداة مهمة في الاقتصاد تجعل منه يرقى مكانة وصدارة بفعل خصائص هذه الأخيرة.

وارتفع حجم المبادلات بفعل بطاقات الائتمان والتي مكنت العديد من الأفراد من الحصول على مستلزماتهم من سلع وخدمات وذلك بالتسديد لأجل والذي مكن من إنعاش الحركة الاقتصادية ويسر على الأفراد حياتهم الاجتماعية دون تنقل أو تعب.

وما نزاد من أهمية وسائل الدفع الالكترونية هو التجارة الالكترونية التي فرضت أساليب جديدة في معاملات خاصة متميزة عن الأسواق التقليدية بالسرعة في المعاملات وربح الوقت وتقليص التكليف من شراء بالنسبة للمستهلك وتسويق بالنسبة للمونزع.

3-آثار وانعكاسات عصرنة وسائل الدفع على النظام المالي والاقتصادي:

إن التجديد والعصرنة في مجال الدفع الالكتروني يتيح فرصا مختلفة في الاقتصاد مما يجعل الأنظمة المالية أكثر مرونة ومن آثار العصرنة وسائل الدفع نضيف ما يلي:

-تنويع وسائل الدفع وتقديم منتجات جديدة.

-تنويع طرق الدفع وتبسيطها (**PC□Paiement□m□paiement**).

-توفير الأمان في العمليات.

-تحقيق السرعة في إجراء العمليات حتى تتم فعلا وفي وقت حقيقي.

-ترقية نشاط الصيرفة الالكترونية من خلال تعزيز تواجد المواقع المتخصصة.

-ابتكار عدة بدائل في مجال الدفع الإلكتروني للزبون مما يتلائم وتطلعاته.

-السرعة في إجراء العمليات المالية.

-تحقيق مكاسب متعددة للمصارف من خلال تعميم استخدامها وفي كل العمليات.

-ضبط العمليات وسهولة مراقبتها من قبل السلطات النقدية والمصرفية.

-إمكانية تطويرها وتعديلها بفعل التطور التكنولوجي.

-تسيير الحياة الاقتصادية للأفراد وكل المتعاملين المصرفيين.

-تطوير نشاط المصارف ونمذجة آلياتها من مصرف تقليدي إلى مصرف مبتكر لمنتجات ومنع لأدوات تسمح برفع الأداء والفعالية.

-توسيع نطاق المبادلات المصرفية والمالية.

-عولمة النشاط المصرفي من خلال توحيد وسائل الدفع وتطبيقاتها المختلفة في المصارف المحلية.

-تسيير نشاط المؤسسات والمتدخلين الاقتصاديين بفعل استخدام هذه وسائل الدفع.

-تقليص التكاليف وربح الوقت والجهد.

-دفع عجلة التنمية المالية من خلال تطور حل الهياكل المالية.

---

[4] Dominique FORAY «Innovation et performances: approches interdisciplinaires», Editions l'EHESSE, Paris 1998P.39

-فتح أفق جديدة للاستثمارات مصرفية جديدة .

-التأثير على القنوات الأخرى كالخطوات الهاتفية .

-تشجيع الاندماج في الاقتصاد الرقمي وترقية المبادلات التجارية .

4-نماذج ترقية الآليات المصرفية وتطوير الأداء:

يهدف ترقية الآليات المصرفية وتطوير الأداء عملت المصارف والأنظمة على استخدام نماذج جديدة وتطبيق الدراسات الكفيلة بالاستجابة لتطلعات العصر وذلك من خلال:

-تحقيق السرية من خلال أن كل البيانات لا ينبغي أن تقرا من الطرف الموجهة له .

-تحقيق الشمولية .

-هدف السلامة وذلك من خلال التأكد من أن الشخص المتعامل معه هو نفسه المقصود .

-تنمية وسائل الدفع الالكترونية ومعالجة الاختلالات في وقتها دون فوات الأوان .

-إرساء الثقة في كل العمليات للدفع الالكتروني .

-القيام بدورات تحسيسية لعرض مزايا استخدام هذه الوسائل العصرية .

-تطبيق نظام **Swif Souete for** أي التحويل ما بين البنوك ويتم الدفع فيها خارج الانترنت**Financial Interbank communication** .

-دفع منظومة الأمن في مجال الدفع الالكتروني من خلال عمليات التشفير .

-وضع نظام نقد الكتروني بسيط وامن يزيد من حجم التجارة الالكترونية وينمي عمليات البيع على الانترنت .

-انعدام التسمية للعملية .

-قابلية التحويل إلى أنماط أخرى من النقد .

-تحقيق الفعالية المصرفية من خلال تقليص التكلفة بالنسبة للعملية الواحدة .

[5] Dominique FORAY «Innovation et performances: approches interdisciplinaires», Editions l'EHESSE, Paris 1998P.141

-المرونة عن طريق قبول عدة بدائل .

-الاندماج مع أنظمة المؤسسة (المحاسبة-الجرد . . . . .) .

-العمل على تحقيق البساطة والبعد عن التعقيد .

-تطوير التكنولوجيات المستعملة في مجال الدفع الالكتروني من خلال تطوير التجهيزات والبرامج .

-ابتكار تساعد على المحافظة على امن وسرية المعاملات المالية عبر الانترنت كتقنية بروتوكولين وبروتوكول الطبقات الأمنية وبروتوكول الحركات المالية الآمنة .

5-تفاعل الهياكل المالية العصرية والتجارة الالكترونية:

إن فعالية الأنظمة المصرفية مرتبطة أساسا بمدى قدرتها على التطور المستمر والدائم في الهياكل المالية وبالتالي حداثتها فإرساء قاعدة مصرفية عصرية من خلال حداثة أدوات الدفع تسمح بشكل مباشر فتطور وتوسع الاستخدام التجارة الالكترونية التي تعد الآن من القطاعات الفعالة في الاقتصاد والتي تقرب بشكل أو بآخر المستهلك من المنتج تحت تسهيلات ممنوحة تسمح بربح الوقت وقلة التكاليف[6] .

وبالتالي الهياكل المالية العصرية هي ضرورة حتمية لابد من إعادة النظر فيها وذلك بإعطاء أهمية كبيرة لها حتى يتسنى توسيع استخدام التجارة الالكترونية .

والتجارة الالكترونية تتطلب استخدام آليات حديثة ذو تكنولوجيا عالمية مما يتلاءم والمحيط المعلوماتي للنظام .

6-دراسة مشروع إرساء نظام مصرفي عصري في الجزائر:

منذ سنوات تطلعت السلطات الجزائرية إلى عصرنة القطاع المالي والمصرفي إذ كانت العصرنة لا تمثل إلا جزءا من إصلاح شامل لهذا القطاع المهم الذي هو نواة الاقتصاد والذي يساهم في الاندماج الفعلي في الاقتصاد الدولي[7] .

وتتمثل قاعدة عصرنة النظام المصرفي في الجزائر من خلال إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في النشاط المالي والمصرفي والتي أثرت على أنظمة الدفع والسحب الائتمان التحويلات المالية والخدمات المصرفية مثل كشوف الحسابات والتنظيم الداخلي للمصرف[8] .

---

[6] Dominique FORAY «Innovation et performances: approches interdisciplinaires», Editions l'EHESSE, Paris 1998P.158

[7] 97 2000

[8] 38. 2000

وفيما يتعلق بالدفع الالكتروني والصيرفة الالكترونية لابد من توفر مقومات أساسية لتحقيق اي مشروع تحديد ألا وهي:

1–تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة.

2–توفر بيئة (اقتصادية–اجتماعية وسياسية) قابلة للتغيير ملائمة بل حتى محفزة.

3–تحديد الهدف بوضوح وضبط آجال الانجاز.

وقبل التطرق إلى ميكانيزمات إرساء نظام مصرفي عصري في الجزائر لابد من تشخيص الوضعية المصرفية وإمكانية تقبلها الإصلاحات والتجهيز.

الوضع الراهن للبنوك الجزائرية بما فيها البنوك العمومية ما تزال تهيمن على **95%** من السوق (ودائع وقروض) لا يسمح بتخصيص موارد مالية لترقية وسائل الدفع فالبنوك الجزائرية كانت قد خرجت من تطهير مالي وإعادة رسملة كلف خزينة الدولة أكثر من **50** مليار دولار الجزء المهم منها يتعلق بديون المؤسسات العمومية وبالتالي تسيير سيولتها بفعل تضخم الودائع فيها بينما البنوك الخاصة فهي تفتقد إلى إستراتيجية نمو وتواجه دائما خطرا محدقا بها ألا وهو التأميم لذا وجهت مواردها نحو أنشطة أكثر ضمانا وأسرع ربحا حتى كانت استخداماتها مقتصرة على تمويل اقتناء السيارات من جهة والتجارة الخارجية من جهة أخرى.

ورغم الإصلاحات التي مرت بها المنظومة المصرفية إلا أنها لم تؤدي الأهداف المرجوة ويمكن أن نذكرها كما يلي:

القانون **12**–**86** الصادر بتاريخ **1986.08.19** والخاص بنظام البنوك وشروط الاقتراض كمحاولة لإصلاح النظام المصرفي بما يتوافق والإصلاحات التي مست باقي المؤسسات العمومية والاقتصادية وترتب عنه:

–حق الاطلاع للبنوك على الوضعية المالية للمؤسسات قبل الموافقة على منح القرض.

–على المستوى المؤسساتي أصبح الجهاز المصرفي يتكون من البنك المركزي الجزائري إضافة إلى مؤسسات القرض المتخصصة.

–على مستوى توزيع القروض وجمع المدخرات فان هذه الوظائف تؤدي في ظل الاحترام الكامل للأهداف المسطرة من طرف المخطط الوطني للقرض الذي يندرج في إطار المخطط الوطني للتنمية.

تعديل القانون **86**–**12** بالقانون **88**–**06** المؤرخ في **1988.01.12** والذي هدف إلى استقلالية البنوك والمؤسسات المالية وتعديل قواعد التمويل.

وبعدما اتضح أن قانون **86**–**12** غير ملائم للوضعية الاقتصادية تواصلت الإصلاحات المالية وتجسدت في منح البنوك استقلاليتها سنة **1989** بهدف زيادة فعالية نشاطها ومرفع مردوديتها.

صدور قانون **90-10** المؤرخ في **1990.04.14** المتضمن قانون النقد والقرض والذي هو استكمالا للإصلاحات السابقة تم إدخال تغييرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي ومقاييس تصحيح الوضعية المالية للبنوك حيث تم إلغاء مبدأ التخصص وأصبح بإمكان البنوك القيام بكل أنواع العمليات البنكية في كل القطاعات الاقتصادية وبذلك حصلت البنوك العمومية على نظام البنك الشامل[9].

ونص القانون كذلك على ضرورة إنشاء سوق مالية وتطوير السوق النقدية وتوسيع عملياتها وتحرير معدلات الفائدة على الودائع والقروض بشكل كامل مما أدى إلى تحقيق معدلات فائدة موجبة.

تعديل قانون النقد والقرض في أوت **2003** والذي يهدف أساسا إلى توسيع حجم العمليات المالية للبنوك والبعد عن التقنين بالرغم من الإصلاحات التي شنتها الدول إلا أن النظام المصرفي الجزائري يبقى بعيدا كل البعد عن الأهداف المرجوة وهذا نتيجة ميزانيته التي هي بمثابة العائق الأساسي لتطور هياكله التي نذكر منها:

1-وضعية مثقلة بالديون تقدر بحوالي **1274** مليار دج نهاية السداسي الأول من سنة **2010** وهي مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية الاقتصادية.

2-تقديم خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب حتى لأبسط التطور الحاصل في المجتمع ففي الوقت الذي تقوم فيه البنوك الدولية بتقديم أكثر من **360** خدمة لزبائنها فان البنوك الجزائرية لا تصل إلى مستوى خدمات باقي الدول النامية والمقدرة بـ**40** خدمة مما يقلل من قدراتها التنافسية وتنمية رأسمالها.

3-غياب التسويق البنكي.

4-ضعف الادخار مما يؤثر سلبا على تنمية موارد البنوك التجارية بسبب انخفاض معدلات الفائدة وتوفر الاستثمارات المربحة في السوق السوداء بالإضافة إلى التهرب الضريبي والاستفادة من تكاليف الفرصة البديلة في الدوائر غير الرسمية بحيث هناك **1400** مليار دج خارج الدائرة الرسمية للتداول.

5-توسيع وامتداد المجال الجغرافي مما يعوق عملية التنسيق الداخلي وتبادل المعلومات بين مختلف الهياكل.

6-ثقل الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات في المعاملات البنكية حيث تتجاوز فترة دراسة ملف طلب قرض السنة في معظم الحالات كما أن تحصيل شيك من الشرق إلى الغرب يستغرق شهرا كاملا.

---

[9] □□□□ **90□10** □□□□ □ **1990.04.14** □□□□□ □□□□□ □□□□□ □□□□□.

7-ضعف كفاءة الأداء للعنصر البشري وعدم قدرته على استخدام الأساليب والأدوات المتطورة مما اثر على طريقة تسيير البنوك في ظل عدم وجود برامج جادة للتدريب والتطوير ويتجلى ذلك في تخصيص عدد هام من الموظفين لوظائف الدعم أي الوسائل العامة والمحاسبة والأمانة على حساب الوظائف العملياتية في العلاقة مع الزبائن وتسيير وسائل الدفع مع غياب بعض الوظائف الإستراتيجية الأساسية التي تمكن البنك مع التأقلم مع مستجدات المحيط كدراسة متطلبات السوق رقابة التسيير بالإضافة إلى ذلك وجود عدد كبير من العمال لم يتلقوا تكوينا تقنيا معمقا بل مجرد تكوين ميداني لا يكفي عادة لممارسة المسؤوليات المسندة إليهم .

-نقص الوسائل المادية مقارنة بالاحتياجات الفعلية مما يحول دون التكفل السليم بالعمليات البنكية ومحدودية نظام الإعلام الآلي غير المتكيف وقليل الفعالية بفعل الأوضاع الاقتصادية الراهنة .

-التعامل مع المخاطر بطريقة تقليدية مما يصعب عليها التصدي لأزمات مالية مفاجئة .

-لكن الدولة الجزائرية تمكنت من خلال إصلاحات متتالية من تخطي شوط كبير في إعادة هيكلة الأطر المؤسسية والقانونية للنظام البنكي فهو يواجه تحديات تولدت عن الأوضاع المتغيرة باستمرار والناتجة أساسا من العولمة وتحرير الأسواق المالية الدولية .

وترتبط مقدرة المصارف الجزائرية على النمو والتطور بمقدرتها على مواكبة التحولات الجديدة وعلى المنافسة المفتوحة في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية واستخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات وتأهيل الإطارات البشرية والإدارية وتطوير أساليب الرقابة[10] .

وتحصر أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الجزائر في نوعين أساسيين هما تحديات داخلية وأخرى خارجية :

تحديات داخلية ومن أهمها نذكر:

-صغر حجم البنوك فعلى الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة بالبنوك العربية والأجنبية حيث أن الاتجاه السائد الآن هو اندماج البنوك فيما بينها من اجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءتها .

-التركيز في نصيب البنوك بحيث يتمثل ارتفاع درجة التركز في استحواذ نصيب عدد قليل من البنوك على مجمل الأصول البنكية حيث تمتلك البنوك التجارية العمومية أكثر من **95%** من إجمالي الأصول الأمر الذي يحد من المنافسة لأنه في مثل هذه الحالات يكون لممارسات بعض البنوك انعكاسات هامة على أداء البنوك الأخرى وتطوير الصناعة البنكية مما يؤثر بدرجة جوهرية على أداء السوق .

---

[10] □□□ □□□ □□□□ "□□□□ □□□□□ □□□□□ □□□□ □□□□ □□□□□" □□□ □□□□□□ □□□□□□□ □□□□ **2000** □**75.**

-تجزئة النشاط البنكي لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمرتكزة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة إلى خلق نوع من التخصص في النشاط البنكي وهذا بإتاحة القروض لقطاع معين بذاته وانعكس ذلك على تجزئة النشاط البنكي وما ترتب عنه من كبت العمل بالية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط البنكي بشكل عام ألا وهي المنافسة في السوق المصرفي وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير الأخطار المترتبة عنها .

-هيكل ملكية البنوك يتسم هيكل ملكية الجهاز المصرفي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي تصاحبه سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات البنوك وقد اثر وجود الملكية والسيطرة في الهيكل المالي للمصارف على استراتيجيات وعمليات المؤسسات البنكية بشكل كبير وعلى الرغم من سياسة التقليل من نسبة ملكية القطاع العمومي في البنوك وتخفيف قيود الدخول الى القطاع المالي والمصرفي إلا أن القطاع العمومي يمتلك الجزء الأكبر في الجهاز المصرفي حيث انه من بين **13** مصرف محتص تمتلك السلطات العمومية **8** بنوك وهي الأكبر حجما[11].

-ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات تعاني أنظمة تسوية المدفوعات من ضعف كبير الأسلوب التقليدي المعمول به في إتمام عمليات المقاصة والمعتمد على الأسلوب اليدوي غالبا في فحص ومعالجة أدوات الدين والقرض من خلال سجل المقاصة ويزداد الأمر حدة إذا تعلق بإجراء مقاصة بين غرفها المتباعدة مكانيا مما يؤدي إلى عرقلتها لفترة قد تطول وانعكاس ذلك سلبا على المتعاملين مع البنوك .

-القروض المتعثرة أدت ممارسات الاقتراض السابقة في الجزائر إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ القروض وهو السبب الذي حد من مقدرة البنوك على أداء مهام الوساطة من خلال تقليص السيولة المتوفرة لديها وزيادة تكلفة عملياتها .

-ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة فيحتاج الجهاز المصرفي إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية وذلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة في أسرع وقت مما يزيد من ثقة المستثمرين في البنوك كما أن المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة وهذا يتطلب بدوره جهدا لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الأجانب .

---

[11] □□□ □□□ □□□□ "□□□□□ □□□□□□ □□□□ □□□□ □□□□□□□□ □□□□ □□□□□□□□ □□□□□□ □□□□ □□□□□□□ **2000** □**79.**

–ضيق السوق النقدي الأولي والثانوي إذ يحتاج الجهاز المصرفي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة لما لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها حيث يتم من خلال تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع العصرية للبنوك ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته .

وتتمكن كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقود في الاقتصاد وتقاس درجة نمو السوق النقدي بعدة مؤشرات أهمها الحجم الكلي للودائع تطور الحجم الكلي للقروض وتعدد وتنوع الأصول النقدية والمالية وتعدد وتنوع البنوك المتعاملة في السوق وقدرتها على توفير أدوات الدفع الحديثة والقيام بعملية تمويل النشاط الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة في حين يعتبر السوق المالي سوق الادخار شبه السائد والائتمان طويل الأجل .

–ضعف منظومة الاتصال التنظيمي بين مختلف المصالح مما يصعب من التنسيق والتعاون بين المصالح بسبب صعوبة تدفق المعلومات بالكمية المناسبة وفي الوقت المناسب مما سنعكس على عملية اتخاذ القرار .

–وجود قيود قانونية وتتمثل في مجموع نصوص قانونية وتشريعية والتعليمات التنظيمية التي تؤطر النشاط البنكي حيث تنعدم الاستقلالية والتعامل على أساس المردودية التي نص عليها قانون **88**–**06** المعدل والمتمم لقانون **86**–**12** .

أما بخصوص التحديات الخارجية نذكر[12]:

–ظاهرة العولمة وبالأخص عولمة الخدمات البنكية والتي ستؤثر مباشرة على أداء البنوك الجزائرية ولها ايجابيات تتمثل أساسا المساهمة في رفع حدة المنافسة في ظل سوق بنكية مفتوحة تؤدي إلى تحسين الخدمات وتنويعها ورفع كفاءة لأداء البنوك للوصول إلى المستويات العالمية .

–ظاهرة اندماج البنوك .

–ظاهرة البنوك الالكترونية وهي تحد للنظام المصرفي الجزائري بحيث تتميز هذه البنوك بقدرتها الفائقة على تقديم الخدمات المصرفية في أي وقت وبدون انقطاع وبأي وسيلة كانت .

[12] □□□ □□□ □□□□ "□□□□ □□□□□ □□□□ □□□□ □□□□" □□□ □□□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□ 2000 □85.

الخاتمـــة والتوصيـــات:

فتحت وسائل الدفع العصرية والصيرفة الالكترونية آفاقا واسعة لكل الأنظمة المالية والمتعاملين سواء أكانوا متدخلين مباشرين أو وسطاء فكان هدفها مواكبة التطورات العصرية ودفه عجلة التنمية الاقتصادية فان كانت لها مزايا فإنها واجهت عراقيل في بعض الدول عسرت انتشارها لدافع واحد ومشترك هو عامل الثقة لكنها في تطور مستمر محاولة تعميم واكتساح كل ميادين استخدامها وان تعددت أشكالها ونماذجها فهي تمتاز بالحداثة والبعد عن التعقيد محدثة آثار في النظام المصرفي والمالي والعالمي.

وكانت الجزائر ضمن الدول التي انتهجت إصلاحات لنظامها المالي عامة والنظام المصرفي خاصة محاولة بذلك إعطاء هذا الأخير ميزة عصرية وتنافسية مستعينة في ذلك بتجارب دول غربية والنتائج التي حققتها فقامت السلطات النقدية بتعديل قانون النقد والقرض في أوت **2003** مع جملة من إجراءات وتدابير اتخذتها بعده وهي تعمل جاهدة على مواصلة الإصلاحات وتبني أدوات حديثة تسمح بترقية النظام المصرفي باعتباره إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد والمحرك الرئيسي للتنمية المالية من خلال انعكاساتها المالية الايجابية.

وعلى هذا الأساس لابد من السلطات النقدية والمالية الأخذ بعين الاعتبار التوصيات التالية:

1-وضع خطة وإستراتيجية شاملة لكل النظام المصرفي تهدف لتشخيص الوضعية الحالية وفرص ترقيتها.

2-اعتماد الصيرفة الالكترونية كأسلوب أساسي في جل المعاملات الاقتصادية.

3-تعميم استخدام وسائل الدفع العصرية في كل الأجهزة المالية والمصرفية.

4-محاولة بعث الثقة في المعاملات المالية وذلك عن طريق الثقة في المصارف.

5-الحد من التعاملات بالسيولة النقدية والتشجيع على استخدام الوسائل البديلة.

6-إعطاء الأولوية للدراسات المالية الحديثة والاستعانة بالخبرات والتجارب المحلية الأجنبية.

7-العمل على إرساء قاعدة مصرفية متينة في الاقتصاد تقوم على أساليب متطورة وتكنولوجيا حديثة.

8-فتح المجال للاستثمار المالي والمصرفي وتحريره من القيود وتشجيعه على الابتكار.

9-العمل على ترقية أداء البنوك الجزائرية لتحقيق فعالية اقتصادية تسمح ببلوغ الأهداف المخططة.

10- القيام بدورات تكوينية لمسؤولي القطاعات المصرفية وتغيير الذهنيات من مسؤول تملى عليه مجموعة إجراءات تدابير وأوامر إلى مسؤول بنكي مستقل ومتخذ لقرارات نتيجة لكفاءاته وقدراته العلمية.

المراجع:

1- Christophe BELHOMME «Dix années d'innovations financières et monétaires en Europe», Problèmes économiques N° 2239 Septembre 1991.

2- Robert Le DUFF « e-commerce» Edition DALLOZ, Paris 1999.

3- J.P GOULAOUEN «Les nouveaux instruments monétaires » librairie Vuibert Paris, Septembre 1998.

4- Hasni Ali KHRIOUCH «Introduction à la finance», imprimerie ESSAPHDI. Aman 2000.

5- Dominique FORAY «Innovation et performances: approches interdisciplinaires», Editions l'EHESSE, Paris 1998.

6- Michel VOLLE «E-économie», Editions Economica, Paris 2000.

7- Paul R.KRUGMAN – Maurice OBSTEFELD «Economie Internationale», 3ème édition, Département de Boeck Université, Paris 2001.

8- Pierre-Yves BARREYRE «Stratégies d'innovations» Editions Hommes et Techniques Paris 1985.

9- DESTANNE DE BERNIS «les instruments de paiements modernes dans les économies développées » Edition Economica 2008.

10- DESTANNE DE BERNIS «Théories économiques et fonctionnement de l'économie mondiale » Presse Universitaire de Grenoble 1988.

11- شاكر القزويني "محاضرات في اقتصاد البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر **2000**.

12- الطاهر لطرش "تقنيات البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر **2000**.

13- محمود حميدات "مدخل التحليل النقدي" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائري **1996**.

14- بخزار يعدل فريدة "تقنيات وسياسات التسيير المصرفي" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر **2000**.

15- مرشدي صالح عبد الفتاح "البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي" جامعة الإسكندرية الطبعة الأولى **2000**.

16–قانون **90**–**10** المؤرخ في **1990.04.14** المتعلق بالنقد والقرض.

17–قانون النقد والقرض المعدل في أوت **2003**.